

الدورة السابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

2 - 3 مايو 2018 أنقرة- تركيا

دورة حول "الأنشطة المنجزة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي"

تقرير مرحلي حول "تخطيط مشهد المساعدة الإنمائية الرسمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (ODASat)"

1 الخلفية

ظهر مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، أو مايسمى بـ "إيد" (aid) قبل ما يناهز 50 سنة، وهو يشير إلى الدعم المالي- إما على شكل منح أو قروض "معاملة تساهلية"- الذي تقدمه الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC) للدول النامية. وقد دأبت لجنة المساعدة الإنمائية، منذ إنشائها، على أن تكون المنبر الرئيسي للوكالات الإنمائية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التعاريف الأساسية والمعايير الإحصائية.

وحسب لجنة المساعدة الإنمائية فإن المساعدة الإنمائية الرسمية هي تلك التدفقات المتجهة نحو البلدان والأقاليم التي تشملها قائمة اللجنة للجهات المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية والتي:

- تقدمها الوكالات الرسمية، بما في ذلك حكومات الدولة والحكومات المحلية، أو عن طريق وكالاتها التنفيذية؛
- وكل معاملاتها:

أ. تهدف بالأساس إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه في البلدان النامية؛

ب. تتسم بطبيعة مُيسرة وتتضمن عنصر للمِنح لا تقل نسبته عن 25% (محسوبة بمعدل خصم 10%).

إن المساعدة الإنمائية الرسمية، سواء جاءت بشكل مباشر من جهة مانحة إلى بلد مستفيد (أي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية) أو عن طريق وكالة متعددة الأطراف (أي المساعدة الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف)، هي في الواقع الدعم المالي الأساسي التي تقوم عليها لبنات بناء الأمم للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية ثم البنية التحتية. ومعلوم أنه بمجرد ما تتحقق هذه العناصر الأخيرة، تكون الدول آنذاك قادرة على جذب أو تطوير مصادر أخرى للتمويل الإنمائي في الوقت الذي ترتقي فيه بسلم الدخل.

وقد مهد تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي لم يتغير منذ عام 1972، الطريق أمام تعزيز الشفافية لتحسين السياسات وتمكين المانحين من وضع أهداف لزيادة جهودهم في مجال المعونات. وبالتوازي مع الجهود التي يبذلها المانحون، فقد جددت خطة التنمية لما بعد عام 2015 الأهداف الإنمائية للألفية بهدف التقليل من الفقر بشكل كبير وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي بحلول عام 2030. فمن جهة، يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المصادق عليها في شهر سبتمبر 2015 تمويلا منقطع النظير. ومن جهة أخرى، يزداد التنوع والتعقيد على مستوى التمويل الإنمائي.

ومع ذلك، فإن ثغرات البيانات في حصر حجم ونطاق التمويل الإنمائي تشكل عوائق لضمان استخدام الموارد في مكانها الصحيح لتحقيق التأثير الأمثل. وإلى جانب إنجاز لجنة المساعدة الإنمائية المتمثل في تحقيق توافق عام في الآراء حول مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية، هناك عدة اقتراحات لمناهج مختلفة لتكمله وهي بمثابة أداة لرصد أهم التوجهات الجديدة التي تؤثر على تشكيل المشهد الدولي للتمويل الإنمائي.

بغية تعظيم قدرة التمويل في النظام الدولي، دعت خطة عمل أديس أبابا المجتمع الدولي للعمل بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة لوضع إطار قياس إحصائي.

ومن شأن مقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة (TOSSD) المساهمة في رصد وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما سد ثغرات مهمة في البيانات في إطار الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. ومن المنتظر من مقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة تتبع كل التمويل المقدم من المؤسسات الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف بصرف النظر عن مستوى المعاملة التساهلية التي يشملها هذا التمويل أو الأداة المستخدمة. ومن المحتمل أن يرصد موارد خاصة يتم تعبئتها من خلال طرق رسمية.

ويتكون الإطار من دعامتين: (1) تدفقات عابرة للحدود؛ (2) دعم من أجل تعزيز عناصر تمكين التنمية والتصدي للتحديات العالمية (خطة السلع العامة العالمية). ويهدف مقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة إلى تكملته المساعدة الإنمائية الرسمية وليس إلى الحلول محلها، وذلك عن طريق إيجاد حوافز مناسبة لاستخدام التمويل العام الدولي (المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الرسمية غير التساهلية) بوسائل مبتكرة لتعبئة موارد إضافية.

في الوقت الذي ستبقى فيه المساعدة الإنمائية الرسمية بالأساس نقطة مرجعية بالنسبة لمجهودات الجهات المانحة، يهدف مقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة إلى قياس إجمالي مساهمات المانحين لتغطية الاحتياجات التمويلية للبلدان المستفيدة. وسيكون من المهم بالنسبة لكل أطراف المنظومة الدولية بما في ذلك الأوساط الإحصائية الدولية عن طريق اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة المشاركة بشكل فعال في العمل قدما من أجل تطوير مقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة كمعيار إحصائي دولي.

وقد تم إنشاء "مجموعة عمل معنية بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة"، بمشاركة واسعة من الخبراء الإحصائيين الدوليين وواضعي السياسات، وذلك في أعقاب الدورة الثامنة والأربعين لاجتماع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بهدف المضي قدما في العمل من أجل وضع إطار لمقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. ومن المتوقع اضطلاع الفريق العامل بمهمة توضيح الكيفية التي يمكن بها لمفهوم الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة المساهمة في جهود رصد أهداف التنمية المستدامة على أفضل وجه وتحديد المعالم والمعايير الإحصائية ذات الصلة. ويتمثل الطموح الكبير في إنشاء أداة إحصائية قوية لتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات عن العمل التحليلي من طرف المجتمع الدولي، وذلك دعما لخطة عام 2030.

2 الأهداف

باعتبارها الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن لدى لجنة المساعدة الإنمائية التفويض (1) لجمع البيانات عن تدفقات المعونة؛ (2) ولتعزيز التعاون التنموي وسياسات أخرى من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي لصالح الفقراء، والحد من الفقر، وتحسين مستويات المعيشة في البلدان

النامية، ومستقبل لا يعتمد فيه أي بلد على المعونة، (3) ولتحقيق النتائج، ويهدف مقدمو التعاون الإنمائي إلى الإدارة لتحقيق نتائج التنمية وتطبيق عملية صنع القرار القائمة على النتائج في صنع السياسات والبرمجة والتنفيذ والمتابعة.

وبناءً على ذلك، تتلقى لجنة المساعدة الإنمائية أرقامًا للمساعدات الإنمائية الرسمية من 86 دولة ومنظمة مختلفة وتقوم بحساب تقديرات لعشرة بلدان.

30 من أصل 35 عضوًا بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما في ذلك أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا وجمهورية التشيك والدنمارك ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكوريا ولوكسمبورج وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وجمهورية سلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية هي أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وهم مطالبون بتقديم تقارير دورية عن بياناتهم حول المساعدة الإنمائية الرسمية إلى لجنة المساعدة الإنمائية.

وعلى الرغم من أنها ليست عضواً في لجنة المساعدة الإنمائية، فإن الدول العشرين التالية (التي تضم 6 دول هي أعضاء أيضاً في منظمة التعاون الإسلامي) تقدم تقريراً إلى لجنة المساعدة الإنمائية: أذربيجان وبلغاريا وتايبيه الصينية وكرواتيا وقبرص وإستونيا وهنغاريا وكازاخستان والكويت (KFAED) ولاتفيا وليختنشتاين وليتوانيا ومالطا ورومانيا وروسيا والمملكة العربية السعودية وتايلند وتيمور الشرقية وتركيا والإمارات العربية المتحدة. وتقوم المنظمات الـ 35 متعددة الجنسيات/الحكومية الدولية التالية بالإبلاغ عن المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بهم إلى لجنة المساعدة الإنمائية:

بنك التنمية الأفريقي (AfDB) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD) والبنك الآسيوي للتنمية (AsDB)، صندوق التنمية الآسيوي (AsDF) والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) وبنك التنمية الكاربي (CarDB)، صناديق الاستثمار في المناخ (CIFs) ومجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل التنسيق (CEB) والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI) ومرفق البيئة العالمي (GEF) والمعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI) والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (GFATM) وبنك التنمية للبلدان الأمريكية (IADB) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومنظمة العمل الدولية (ILO) وصندوق النقد الدولي (IMF) (صناديق استثمارية تساهلية) والبنك الإسلامي للتنمية (ISDB) وبروتوكول مونتريال (MP) وصندوق تنمية بلدان الشمال (NDF) وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (UNAIDS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) وصندوق الأمم المتحدة الدولي لحالات الطوارئ الخاصة بالأطفال. (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام (UNPBF) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) والبنك الدولي (الرابطة الدولية للتنمية (IDA) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD). بالإضافة إلى ذلك، تعتبر مؤسسة بيل وميلندا غايتس المؤسسة المانحة الخاصة الوحيدة التي تقدم تقاريرها إلى لجنة المساعدة الإنمائية.

وعلاوة على ذلك، تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحساب التقديرات الخاصة ببرامج التعاون الإنمائي للبلدان العشرة التالية (من بينها دولتان من دول منظمة التعاون الإسلامي): البرازيل وتشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا والهند وإندونيسيا والمكسيك، وقطر وجنوب أفريقيا.

ومن الواضح أن بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية حول 8 بلدان فقط في المنظمة لا تعكس تماما مشهد المساعدات الإنمائية الرسمية في البلدان الأعضاء في المنظمة، وخاصة تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولها إلى دول نامية أخرى. وهذا يؤدي إلى قلة ظهور دول منظمة التعاون الإسلامي بين الدول المانحة الأخرى. ويجب على دول المنظمة، بالتأكيد، التي تقوم بتحويل اقتصاداتها بنجاح وتبادل رغبتها في نقل الدراية التي تراكمت على مر السنين، أن تدرج إنتاج إحصاءات التمويل الإنمائي في برامجها الإحصائية الوطنية.

وتماشياً مع ولاية سيسرك للمساهمة في جهود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعزيز نظمها الإحصائية الوطنية ((NSSs)، ونتائج الاجتماعات السابقة التي عقدت في إطار مبادرة مركز التنمية والتعاون لسييسرك في عامي 2009 و 2010، وأهمية التمويل الإنمائي الأوسع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل دول المنظمة بحلول عام 2030، يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع في المساهمة في تحسين قدرات بلدان هذه الأخيرة فيما يتعلق بإحصائيات التمويل الإنمائي بشكل عام، ومنهجية الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة على وجه الخصوص، وتخطيط بنية وكالات المساعدة التنموية (DAA) لدول المنظمة من خلال إجراء المسوحات والاحتفاظ بقوائم هذه الوكالات للتواصل المستمر.

3 الأنشطة المنجزة

باعتباره أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، أجرى سيسرك زيارة رسمية للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شهر سبتمبر 2016 لتناول وسائل التعاون بشأن إحصاءات التمويل الإنمائي بالتفصيل. وبالمثل، قدمت اللجنة عرضاً حول إحصاءات المساعدة الإنمائية الرسمية ومقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة خلال فعاليات الدورة السادسة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom) في نوفمبر 2016. ووفقاً لقرارات هذه الدورة، بدأ كل من سيسرك ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التعاون بشأن هذا الموضوع؛ بما يشمل عضوية سيسرك في فريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة وتنظيم ورشة عمل مشتركة في يوليو 2017. وعلى مستوى المنظمة، يتابع سيسرك أيضاً اجتماعات مبادرة C.2.3 التي ينظمها البنك الإسلامي للتنمية منذ ديسمبر 2016.

1.3 اجتماعي الحوار الأول والثاني لوكالات التعاون الفني للدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

تم تنظيم الدورة الأولى من اجتماعات الحوار لوكالات التعاون الفني (TCAs) للبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (IDB) من قبل هذا الأخير تحت عنوان "اجتماع حول زيادة وتعزيز الشراكة لتحقيق النتائج المستدامة بين البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية" في فترة 14-15 ديسمبر 2016 في جدة، المملكة العربية السعودية. وشارك سيسرك في الاجتماع بهدف مشاركة مساهمته الفعلية والمحتملة في التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي لصالح الدول الأعضاء في المنظمة وكذا رغبته في إقامة شراكات جديدة، فضلاً عن الاتفاق على المشاريع المشتركة والحلول العملية المبتكرة التي يمكن تنفيذها على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف وفي إطار الشراكات والشبكات المؤسسية المختلفة من أجل المساهمة على أفضل وجه في تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

عُقد الاجتماع الثاني للحوار بين وكالات التعاون الفني للبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، الذي نظمته هذا الأخير واستضافته الوكالة التونسية للتعاون الفني (ATCT)، يومي 12 و 13 ديسمبر 2017 في تونس العاصمة. وقدم سيسرك خلاله عرضين، لخص فيهما أنشطة المركز ذات الصلة في الدعائم الثلاث الخاصة بـ "مبادرة C.2.3" التي أجريت منذ ديسمبر 2016. وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو تعزيز التنسيق والتعاون بين البلدان الأعضاء في مجال التعاون

الفي، وكذلك مع البنك الإسلامي للتنمية ورصد تنفيذ خارطة طريق مبادرة C.2.3 لفترة 2017-2020 التي اعتمدت في الاجتماع التحواري الأول في ديسمبر 2016 في جدة.

وقد استند تنظيم اجتماعي الحوار إلى نتائج اجتماع المائدة المستديرة المنعقد على هامش الاجتماع السنوي الواحد والأربعين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي نظم في فترة 15-19 مايو 2016 في جاكرتا، إندونيسيا. ووافق المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة على تعزيز شراكتهم حول دعائم "C.2.3" بما في ذلك:

- الدعامة 1: التقارب والتكامل¹؛
- الدعامة 2: التنسيق والتعاون²؛
- الدعامة 3: الرسملة بشأن المعرفة والتواصل³.

واتفقوا على (1) وضع خارطة طريق حول الدعائم الثلاث، لتعزيز الفعالية بين المؤسسات ومع البنك الإسلامي للتنمية؛ (2) وإنشاء فريق تنفيذي لإعداد خارطة الطريق، بريادة البنك الإسلامي للتنمية، ويتألف من ممثلين من الدول الأعضاء الأخرى في بلدان منظمة التعاون الإسلامي؛ وعقد منتدى تنسيقي سنوي لوكالات التعاون الفني في دول المنظمة.

2.3 ورشة عمل حول إحصاءات التمويل الإنمائي، 12-13 يوليو 2017، أنقرة - تركيا

نظم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ورشة عمل حول إحصاءات التمويل الإنمائي، وذلك خلال يومي 12 و 13 يوليو 2017 في أنقرة، جمهورية تركيا.

وقد حضر ورشة العمل 46 مندوباً من وزارات المالية ووزارات الخارجية ووكالات المساعدة الإنمائية الوطنية والمكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات الحكومية ذات الصلة في 18 بلداً من المنظمة، فضلاً عن ممثلين عن منظمات دولية بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإقليمي لأوروبا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورابطة الدول المستقلة.

وكان هدف الورشة هو تقديم المفاهيم والمنهجيات الأساسية المتعلقة بإحصاءات التمويل الإنمائي، وتحديد العقبات والتحديات التي تحول دون إدماج إحصاءات التمويل الإنمائي في النظم الإحصائية الوطنية وإعداد التقارير بشأن البيانات، بالإضافة إلى تبادل الخبرات ومشاركة الممارسات الفضلى فيما بين البلدان المشاركة.

وقد شهدت الورشة جلسات إعلامية بشأن لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمفاهيم والتصنيفات الرئيسية لإحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، والاختلافات المتواجدة بين مفهومي المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون فيما يتعلق بإعداد التقارير بشأن إحصاءات التمويل الإنمائي. كما قدم خبراء منظمة التعاون

¹ تهدف هذه الدعامة إلى إقامة شراكات إستراتيجية وتآزر بين وكالات التعاون الفني ومع بنك التنمية الإسلامي، وزيادة التمرکز الاستراتيجي لهذه البرامج وإشراكها لتشكيل جدول أعمال التعاون الفني الدولي وبنيته.

² تهدف هذه الدعامة إلى تعزيز تنفيذ العمليات المشتركة (البرامج والمشاريع)، كلما كان ذلك ممكناً ومقبولاً بشكل متبادل، بين المساهمين في برنامج التعاون الفني ومع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نحو تحقيق أهداف محددة وتعزيز كفاءة جهود التعاون الفني.

³ تهدف هذه الدعامة إلى تعزيز التعلم من خبرات التعاون الفني، ومبادرات الشراكة الإنمائية، والتعلم من الأقران وتبادل المعارف في قطاعات محددة أو قطاعات فرعية.

الاقتصادي والتنمية عرضاً بشأن نماذج لجنة المساعدة الإنمائية لهذه الأخيرة لإعداد تقارير البيانات والجدول الزمني لجمعها ونشرها عن طريق الموقع الإلكتروني للمنظمة.

وخلال جلسة تبادل الخبرات، أبلغت كل من أذربيجان وبنغلادش وإندونيسيا وكازاخستان ونيجيريا وفلسطين والصومال وتركيا البلدان الأخرى المشاركة عن طرق حفظ تدفقات التعاون الإنمائي وآليات إدماج إحصاءات التمويل الإنمائي في نظمها الإحصائية الوطنية.

وفي اليوم الثاني من ورشة العمل، عقدت جلسة جانبية لمناقشة سبل تعقب البلدان المانحة والبلدان المستفيدة على حد سواء لتدفقات التمويل الإنمائي. وفضلاً عن ذلك، تمت مناقشة المزايا والتحديات المتعلقة بالتقرير بشأن تدفقات التمويل الإنمائي إلى لجنة المساعدة الإنمائية.

3.3 عضوية سيرك في فريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة

تم إنشاء فريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة لتقديم المزيد من التفاصيل حول ميزات هذا الأخير وإعداد مجموعة أولى من تعليمات الإبلاغ. وبدعوة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم إدراج سيرك باعتباره منظمة دولية ضمن أعضاء فريق العمل المعني.

واعتباراً من 14 مارس 2018، يضم أعضاء فريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة مكتب الإحصاء الوطني في الفلبين (رئيس مشارك) وكولومبيا وفرنسا والمكسيك والسنغال وجنوب أفريقيا وتونس والمملكة المتحدة؛ أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية من الاتحاد الأوروبي (رئيس مشارك) وكندا والدنمارك وفرنسا واليابان والسويد والولايات المتحدة الأمريكية؛ البلدان الشريكة ومقدمي المعونة غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية من بنغلاديش وكوستاريكا وغانا ونيجيريا وتيمور ليستي؛ والمنظمات الدولية بما في ذلك بنك التنمية الأمريكي وسيرك.

وفي هذا الصدد، حضر وفد سيرك حتى الآن اجتماعين لفريق العمل في عام 2017 وبداية عام 2018.

1.3.3 الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، 6 يوليو 2017، باريس - فرنسا

تُلخص الأجزاء التالية نتائج الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة الذي شارك فيه أيضاً وفد سيرك:

- كان هناك اتفاق عام على أنه ينبغي تحديد معنى "التنمية المستدامة" في سياق الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة باستخدام تعريف الأمم المتحدة (الخيار 1 من ورقة المواضيع) وعن طريق تحديد أنشطة التنمية التي تتوافق مباشرة مع مقصد محدد لأهداف التنمية المستدامة (الخيار 3) على أنها مستدامة. واعتُبر التوافق مع الأولويات الوطنية مهما ولكن لا ينبغي بالضرورة أن يكون معيار استحقاق صارم للدعم.
- لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن قائمة البلدان النامية ليتم استخدامها في سياق الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة وهناك حاجة إلى مزيد من المناقشة حول هذا الموضوع. واقترح العديد من أعضاء فريق العمل استخدام قائمة لجنة المساعدة الإنمائية الخاصة بالمستفيدين من المساعدة الإنمائية الرسمية أو قائمة البنك الدولي من أجل التسهيل. كما رأى آخرون أن هذه القوائم يمكن أن تكون نقطة انطلاق للمناقشات، مع إمكانية إنشاء قائمة أوسع.

• وكان هناك دعم واسع لإدراج الموارد الرسمية والمدعومة رسمياً على حد سواء في إطار عمل الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. ويشمل ذلك الموارد من الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة "تحت تأثير كبير للحكومة". ورأى معظم أعضاء فريق العمل أنه ينبغي للمبالغ التي يتم تعبئتها من القطاع الخاص من خلال التدخلات الرسمية لتمويل التنمية أن تكون عنصراً لا يتجزأ من الدعم الرسمي التام، وبالتالي ينبغي إدراجها في الإطار ولكن يجب تقديمها بصورة منفصلة. بشكل عام، لن يتم تضمين ائتمانات التصدير. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتطوير معايير الأهلية لتلك الائتمانات التصديرية التي يتم توسيع نطاقها ليشمل التمويل المشترك مع التعاون التنموي.

• وفضل معظم أعضاء فريق العمل نشر البيانات حول التدفقات الإجمالية والصافية معاً، ولكن عرض إجمالي التدفقات كأرقام "عنوان رئيسي" للدعم الرسمي التام. ويجب إجراء مزيد من العمل والتحليل المقارن حول استخدام تعادل القوة الشرائية مقابل الدولار الأمريكي، ويفضل استخدام أمثلة عملية.

• وقد كان من المتوقع أن تنظر الأمانة في الحاجة إلى توسيع وتطوير التصنيف الحالي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لغرض الدعم الرسمي التام، لاسيما لتعكس مختلف الأدوات المتضمنة في التمويل الإسلامي.

• وأحاط أعضاء فريق العمل علماً بالشروط المرجعية وقدموا عدة اقتراحات لتحسين أو توضيح النص، بحيث سيتم أخذ هذه التعليقات في الاعتبار للحصول على نسخة نهائية من هذه الشروط.

2.3.3 الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، 6-7 ديسمبر 2017، سان

خوسيه - كوستاريكا

عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة في فترة 6-7 ديسمبر 2017 في سان خوسيه، كوستاريكا، ولم يحضر سيرك هذا الاجتماع. فيما يلي ملخص للنقاط الرئيسية للاجتماع:

• كان هناك اتفاق تام على استخدام تعريف التنمية المستدامة الوارد في تقرير برونتلاند الخاص بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. ومن المتوقع، في الاجتماع التالي لفريق العمل، اقتراح تعريف نهائي مع جملة إضافية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة وتوضيح للجملة المعنية بالمقاصد.

• كما يتوقع أن تقترح الأمانة تعريفاً أوسع وأكثر بساطة لمصطلح "مدعوم رسمياً". وتمت دعوة الأعضاء إلى مواصلة الإعراب عن آرائهم بشأن الخيارات المختلفة وإحالتها إلى الأمانة قبل الاجتماع التالي لفريق العمل.

• وأعرب أعضاء فريق العمل عن تأييد واسع لقائمة البلدان المؤهلة للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة ذات نطاق أوسع من قائمة لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) للمستفيدين من المساعدة الإنمائية الرسمية. وضمن روح خطة 2030، ينبغي السماح للبلدان التي لا تشملها قائمة لجنة المساعدات الإنمائية بالاختيار الصريح في أن تصبح من البلدان المؤهلة لتلقي الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. ومن المتوقع عرض مقترح محدد بشأن آلية الاختيار الصريح في الاجتماع المقبل.

• وقد تم تقديم مقترحات أولية بشأن بنية محتملة لإدارة الدعم الرسمي التام تحت مظلة الأمم المتحدة، والتي يمكن أن تتضمن "جمعية عامة" - مثل منتدى، ولجنة توجيهية، وهيئة فنية/ مجموعة استشارية ذات أمانة للحفاظ على الإطار الإحصائي. وفيما يتعلق بترتيبات إعداد التقارير، يمكن أن تكون هذه الأخيرة غير مركزية (في

المحاور الإقليمية)، مع هيئة مركزية لتجميع البيانات لضمان الاتساق. وكان هناك تأييد واسع النطاق لقيام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بدعم الجهاز الفني كأمانة عامة له.

- كما كان هناك اتفاق عام على النطاق المقترح للإطار الإحصائي للدعم الرسمي التام. ورحب بعض الأعضاء باقتراحات تقديم الموارد المؤهلة للدعم الرسمي التام التي تم استحقاقها من القطاع الخاص بشكل منفصل لوضع ترسيم واضح مع الموارد الرسمية. ورحب معظم الأعضاء بفكرة عرض بيانات الدعم الرسمي التام مع عدد من مؤشرات بيانات التمويل الإنمائي الدولي الأخرى للحصول على صورة أكثر شمولاً لتدفقات الموارد الإجمالية إلى البلدان النامية، مع الإشارة إلى أنه ينبغي تطوير هذه المؤشرات في مرحلة لاحقة.

- وكان من المتوقع أن ينظر فريق العمل في اجتماعه المنعقد في يناير 2018 في البنية والمحتويات الناشئة لتعليمات إعداد تقارير الدعم الرسمي التام، حيث سيتم تقديم جميع المعلومات المتعلقة بنماذج وأدوات الإبلاغ (بما في ذلك التصنيفات الإحصائية).

- وفيما يتعلق بقضايا الإبلاغ المختلفة، أعرب معظم الأعضاء عن تفضيلهم لتقديم عروض بيانات الدعم بالدولار الأمريكي، وتوسيع نطاقه ليشمل المعاملات قصيرة الأجل إذا مُدِّت بهدف التنمية المستدامة (تم ترك هذا البند حتى اجتماع يناير 2018) وللإبلاغ عن الدعم على مستوى النشاط.

- وفيما يتعلق بالتصنيفات الإحصائية، وافق أعضاء فريق العمل على استخدام تصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للأدوات المالية كنقطة انطلاق مع إلحاقها بالإشارة إلى أدوات مالية إسلامية محددة في الفئات الفرعية ذات الصلة. كما أيد فريق العمل مقترح وضع تصنيف لقنوات التسليم. وأعرب معظمهم عن قلقهم بشأن إدراج ائتمانات التصدير المدعومة رسمياً في إطار العمل، واقترح عدم إدراج هذا الشكل من التمويل في تعليمات الإبلاغ الخاصة بالدعم الرسمي التام.

- وفيما يتعلق بأساليب قياس تعبئة الموارد، طلب فريق العمل المزيد من التوضيح فيما يتعلق بكيفية تجنب العد المزدوج في الممارسة. وكان من المتوقع أن تعرض الأمانة في اجتماع يناير مقارنة بين المقاربات المختلفة التي تستخدمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنوك المتعددة الأطراف (MDBs) لتعريف التمويل الخاص المعبأ، وستقدم توصية للمضي قدماً في هذه النقطة.

- ووافق معظم أعضاء فريق العمل على التعريف المقترح للوكالات المتعددة الأطراف، وأنه ينبغي وضع قائمة محددة بالمؤسسات متعددة الأطراف ذات الصلة بالدعم الرسمي التام، وذلك باستخدام قائمة لجنة المساعدة الإنمائية كنقطة بداية، مع إتاحة الفرصة للآخرين للاشتراك فيها. ولا ينبغي تحديد حد أدنى للميزانية لإدراج هذه المؤسسات في القائمة. وينبغي تقديم توضيحات وتوجيهات واضحة للإبلاغ لتحديد متى ينبغي تصنيف المشروع المرسل من خلال منظمة متعددة الأطراف على أنه معاملة ثنائية أو متعددة الأطراف.

- وفيما يتعلق بامتثال الدعم الرسمي التام للمعايير والتخصصات المتفق عليها دولياً، وافق فريق العمل على أن الدعم ينبغي أن يمثل للمعايير الإحصائية الدولية لضمان جودة البيانات. وعلاوة على ذلك، سيتم إدراج بيان في ديباجة تعليمات الإبلاغ المقبلة الخاصة بالدعم والتي تشير إلى أنه من المتوقع أن تكون البلدان والمؤسسات التي تقدم تقارير عن بيانات الدعم الرسمي التام قد امتثلت، في سياق تطوير المشاريع والبرامج التي تقدم بيانات عنها،

مع جميع ما أقره من المعايير الدولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة. وأتفق كذلك على أنه يمكن في مرحلة لاحقة القيام بممارسة مستقلة لفهم امثال البلدان والمنظمات لمعايير دولية مختلفة بشكل أفضل.

• كما ناقش فريق العمل المخاوف التي أعربت عنها منظمات المجتمع المدني (CSOs) في الورقة التي أرسلتها قبل الاجتماع. وفيما يتعلق بخطر تسبب الدعم الرسمي التام في تقويض المساعدة الإنمائية الرسمية، يلزم بذل مزيد من الجهود للتمييز بين المقياسين. وأوضح فريق العمل أنه سيتم تقديم مقياس الدعم الرسمي التام بشكل إجمالي، حيث يعتبر ذو فائدة كبيرة للبلدان الشريكة في أغراض التخطيط التنموي لأنه سيكشف عن النطاق الكامل وطبيعة الموارد الخارجية المتاحة لأغراض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ويمكن حساب القياس الصافي من خلال جمع التدفقات العائدة كجزء من ممارسة الإبلاغ عن الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بخيارات تذكية الوعي داخل منظمات المجتمع المدني، اعتُبر مبدأ إجراء مشاورات مع هذه الأخيرة مهمًا وتم اقتراح خيارات، تشمل إجراء مشاورات مخصصة خلال عام 2018. كما تم اعتبار المنتديات الأخرى (على سبيل المثال منتدى تمويل التنمية (FfD)، ومنتدى البيانات العالمي في أكتوبر، إلخ) فرصًا جيدة للتواصل مع منظمات المجتمع المدني.

• وفيما يتعلق بمسألة التعاون الفني، كان هناك اتفاق عام على أنه ينبغي أن يكون سعر العقد في العملة الدولية عندما يتم التعاقد مع خبراء دوليين خارجيا ودوليا، هو السعر المسجل في الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. كما تم الاتفاق على اقتراح بعض العبارات بشأن تعريف التوظيف الخارجي والدولي، استنادا إلى مبادئ ميزان المدفوعات. وأبرز بعض الأعضاء أهمية وجود تعاون فني ضمن نطاق دعامة عبر الحدود من أجل ضمان قبول دولي واسع النطاق للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، خاصة من مقدمي الدعم في الجنوب. ولم يكن هناك اتفاق حول كيفية قياس التعاون الفني العيني؛ حيث فضل بعض الأعضاء إدراج مؤشرات نوعية للتوصل إلى القيمة المضافة وأثر التعاون الفني العيني في حين حذر آخرون من أن التوصل إلى الأثر قد يكون خارج نطاق مقياس إحصائي. وستنظر الأمانة في دراسات الحالة لتوضيح التحديات والصعوبات (الفنية والسياسية) التي واجهها بعض مقدمي الخدمات الناشئة في قياس تكلفة التعاون الفني والاستفادة من قيمته المضافة.

• وتم تبني الشروط المرجعية المنقحة لفريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة بتعديلين طفيفين. وبخلاف القضايا المذكورة أعلاه، قدم سيرسك تعليقات على ورقة الإصدار 8 المتعلقة بمسائل تقييم المساعدة الفنية العينية ومراجعة جدول الرواتب المقترح في الأمم المتحدة عن طريق تضمين النهج الصافي وعوامل التسوية في وقت لاحق.

3.3.3 الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. 24-25 يناير 2018، أوتاوا -

كندا

عقد الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة والذي حضره وفد سيرسك، في فترة 24-25 يناير 2018 في أوتاوا، كندا. يمكن تصفح الوثائق ذات الصلة من خلال الرابط التالي:

www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/tossd-task-force.htm

وفي ضوء المناقشات السابقة لفريق العمل بشأن الجوانب المفاهيمية والتشغيلية للإطار الإحصائي للمعايير، أعدت الأمانة مشاريع نصوص لأقسام مختلفة من التعليمات المقبلة للإبلاغ الخاصة بالدعم الرسمي التام. وقد تم تجميع

مشاريع النصوص هذه (إلى جانب النصوص البديلة التي يتعين وضعها) في وثيقة واحدة تشكل وثيقة الاجتماع الأساسية لأوتواو. وأتاح الاجتماع الفرصة لأعضاء فريق العمل المعني لتقديم ملاحظاتهم بشأن الوثائق التي أعدها الأمانة. لم يعلن بعد عن نقاط العمل من الاجتماع الثالث في وقت كتابة هذا التقرير.

4.3 مسح حول تخطيط بنية وكالات المساعدة التنموية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وفقاً للقرار رقم 3.ب الصادر عن الدورة السادسة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي والتي عقدت في نوفمبر 2016 في قونية، وبحيث طلبت تركيا من سيسرك أن يدرس بدقة وضع المساعدة الإنمائية الرسمية في الدول الأعضاء في المنظمة بهدف بناء الأساس الرئيسي نحو جمع الإحصاءات ذات الصلة في البلدان الأعضاء بما يتماشى مع المقصدين B.10 و 17.3 من أهداف التنمية المستدامة من خلال أخذ تحديات وشواغل البلدان الأعضاء في الاعتبار، أعدت اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي "مسح تخطيط بنية وكالات المساعدة التنموية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وعممته على بلدان المنظمة. والهدف من المسح هو وضع قائمة معلومات حول وكالات المساعدة التنموية الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة بما في ذلك الوزارات المعنية و / أو المؤسسات الحكومية الأخرى. ويغطي المسح جوانب المعلومات المؤسسية والخلفية والأنشطة والإحصاءات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) والأنواع الأخرى من المساعدات التنموية تحت مسؤولية وكالات المساعدة التنموية الوطنية.

5.3 روابط وكالات المساعدة التنموية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار وحدة

البلدان في أرقام لسييسرك

تقدم وحدة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في أرقام OIC-CIF المتاحة من خلال الرابط التالي www.sesric.org/cif-home.php، التي يستضيفها موقع سيسرك ويقوم بصيانتها، أحدث المعلومات المتاحة مع حقائق وأرقام من الدول الأعضاء السبعة والخمسين في المنظمة. وتوفر الملفات المعروضة إمكانية الوصول السريع إلى المعلومات الخاصة بكل بلد تحت 9 أقسام، وهي المعلومات الأساسية، والجغرافيا والمناخ، والمجتمع والديموغرافيا، والحكومة والسياسة، والاقتصاد والقطاعات، والبلد في أرقام، والشراكات الدولية، واللوجستيات، والروابط الخاصة. وبموجب القسم 9 تحت عنوان "روابط خاصة"، يتم إعطاء الروابط إلى تواجد "وكالة المساعدة التنموية" القائم على شبكة الإنترنت في كل بلد للتسهيل كنقطة مرجعية واحدة لمواقع الويب الخاصة بهذه الوكالات.

6.3 مؤشرات المساعدة الإنمائية الرسمية في قاعدة بيانات أويستات

قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (أويستات - المتاحة من خلال الرابط التالي www.sesric.org/oicstat.php) هي المستودع العالمي الرسمي الأول والوحيد للإحصائيات بشأن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC). يتم صيانتها دورياً لضمان نشر معظم التحديثات من خلال تضمين الفئات والمؤشرات بشأن الدول الأعضاء في المنظمة. وتشمل حالياً قاعدة البيانات هذه 379 مؤشراً يندرج تحت 22 فئة يعود تاريخها إلى سنة 1985. وفي إطار فئة "التمويل الدولي"، يقدم مؤشر المساعدة الإنمائية الرسمية (مليون دولار أمريكي) بيانات عن صافي المدفوعات للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من جميع الجهات المانحة بين عامي 1985 و 2016. وسيقوم سيسرك قريباً بنشر المزيد من المؤشرات المتعلقة بالتمويل الإنمائي في دول المنظمة.

4 الأنشطة المبرمجة

1.4 حضور الاجتماع الرابع لفريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، 29-31

مايو 2018، بروكسل - بلجيكا

سيُعقد الاجتماع الرابع لفريق العمل المعني بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة في فترة 29-31 مايو 2018 في بروكسل، بلجيكا. وسيشمل اليومان الأولان من الاجتماع جلسة عامة مع أعضاء فريق العمل، بينما سيكون اليوم الثالث مفتوحاً لمشاركة منظمات المجتمع المدني. وقد أكد سيسرك مشاركته في هذا الاجتماع.

2.4 دليل وكالات المساعدة التنموية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

سيتم توفير نسخة مختصرة من المعلومات التي تم جمعها من خلال الدراسة الاستقصائية المذكورة أعلاه حول الخلفية والأنشطة القائمة لوكالات المساعدة التنموية الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المسؤولة من أجل تنسيق المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من برامج التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال وحدة إلكترونية بعنوان "دليل وكالات المساعدة التنموية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" التي سيتم استضافتها في إطار تواجد سيسرك على شبكة الإنترنت. ومن المتوقع أن يسهّل الدليل التواصل بين الوكالات المعنية في البلدان الأعضاء في المنظمة والوكالات المانحة ذات الصلة بشأن المشاريع وطرق التعاون ذات الاهتمام المشترك.

5 الطريق إلى الأمام

لا يزال الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة في مرحلة التطوير التي يقوم بها حالياً فريق العمل المعني به. سيتمكن الاتفاق في عام 2019 على نطاق هذه الدعم وطريقة الإبلاغ عنه من دمجها في إطار عمل رصد أهداف التنمية المستدامة في عام 2020. وفي هذا الصدد، سيسرك مستعد للتعاون مع إدارة التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمساهمة في تحسين القدرات الإحصائية لدول منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بقياس تدفقات المساعدات الإنمائية الواردة والصادرة استناداً إلى منهجية إعداد التقارير الخاصة بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. وبناء عليه، يمكن إجراء تطبيقات تجريبية بشأن تنفيذ هذا الدعم بالتعاون مع إدارة التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي المتطوعة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم البيانات التي سيتم جمعها من خلال مسح تخطيط بنية وكالات المساعدة التنموية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بإعداد الأساس للدليل الإلكتروني الخاص بهذه الوكالات، وموجزًا إحصائيًا عن مشهد المساعدة الإنمائية الرسمية في الدول الأعضاء في المنظمة.